

Development and reconstruction policies in Venezuela during the presidency of Rafael Caldera (1969–1974)

Walid Sami Faris Al-Maliki ¹

¹ General Directorate of Education in Basra Governorate.

ARTICLE INFO

Received: 12 June 2026

Accepted: 29 July 2026

Published: 20 September 2026

Doi :

<https://doi.org/10.59750/jbrhs.2026.51.1.190>

*Corresponding author E-mail:

odaysame@basrahoe.iq



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0 license)

(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>).

Keywords: Venezuela, Rafael Caldera, economic development, tar belt, industry, agriculture.

ABSTRACT

Objectives: This study examines development and reconstruction policies in Venezuela during the presidency of Rafael Caldera (1969–1974). It explores the role of oil revenues in supporting development programs, improving health, transportation, housing, and education, promoting domestic industry and agriculture, and assessing the strategic importance of the southern tar belt.

Methodology: The study employs a historical-analytical approach based on historical documents, primary and secondary sources, and relevant scholarly literature to evaluate government development policies within their political and economic context.

Results: The findings show that increased oil revenues, particularly in the final years of Caldera's presidency, expanded development and reconstruction programs, improved infrastructure and public services, strengthened the industrial and agricultural sectors, and enhanced the strategic value of the southern tar belt.

Conclusions: The study concludes that the Caldera administration effectively invested oil revenues in comprehensive development projects, improving infrastructure and public services while supporting long-term economic diversification despite political and economic challenges.

سياسات التنمية والإعمار في فنزويلا خلال مدة رئاسة رفايل كالديرا (1969-1974)

وليد سامي فارس المالكي¹

¹ المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة

معلومات البحث	المستخلص
تاريخ الاستلام: 12 حزيران 2026	الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة سياسات التنمية والإعمار في جمهورية فنزويلا خلال مدة رئاسة رفايل كالديرا (1969-1974)، وتحليل دور العائدات النفطية في دعم برامج التنمية، وبيان أثرها في تطوير قطاعات الصحة والنقل والسكن والتعليم، فضلاً عن تعزيز الصناعة الوطنية وتنشيط القطاع الزراعي، واستكشاف الأبعاد الاقتصادية لحزام القطران في رسم سياسات الطاقة المستقبلية.
تاريخ القبول: 29 تموز 2026	
تاريخ النشر: 20 أيلول 2026	
Doi: https://doi.org/10.59750/jbrhs.2026.51.1.190 البريد الإلكتروني للباحث المرسل: odaysame@basrahaoe.iq	المنهجية: اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تحليل الوثائق والمصادر التاريخية والدراسات ذات الصلة، بهدف تتبع سياسات الحكومة الفنزويلية وتقييم برامجها التنموية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال المدة (1969-1974).
الكلمات المفتاحية: فنزويلا، رفايل كالديرا، التنمية الاقتصادية، حزام القطران، الصناعة، الزراعة.	النتائج: أظهرت الدراسة أن ارتفاع العائدات النفطية، ولاسيما في السنوات الأخيرة من حكم كالديرا، أسهم في توسيع برامج التنمية والإعمار، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، إلى جانب دعم القطاعين الصناعي والزراعي. كما برزت أهمية استكشاف حزام القطران في تنويع الموارد الطبيعية وتعزيز التوجهات المستقبلية لسياسات الطاقة.
	الاستنتاجات: خلصت الدراسة إلى أن حكومة رفايل كالديرا وظفت جانباً مهماً من العائدات النفطية في تنفيذ مشاريع التنمية الشاملة، مما أسهم في تعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وأرسى أسساً لتوسيع القاعدة الاقتصادية، رغم التحديات التي فرضتها المتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

1. المقدمة:

شكل النفط في التاريخ الحديث لبعض دول أمريكا اللاتينية عاملاً حاسماً في إعادة رسم ملامح الدولة والمجتمع، وكانت فنزويلا من أبرز تلك الدول التي جسدت ثنائية الثروة والتنمية بأوضح صورته، فمنذ اكتشاف النفط بكميات تجارية في مطلع القرن العشرين (1914) ، أخذ الاقتصاد الفنزويلي يتجه تدريجياً نحو الاعتماد على عائدات النفط في تغطية نفقات الحكومة ، الأمر الذي جعل اقتصاد الدولة أسير لتقلبات السوق العالمية وأسعار النفط ، غير أن مطلع سبعينيات القرن الماضي حمل تحولاً نوعياً، إذ تزامنت رئاسة رفايل كالديرا (1969-1974) مع مرحلة ارتفاع غير عادي في أسعار النفط، مما أتاح له ولحكومته موارد مالية عالية فتحت امامة مجالات واسعة للقيام بمشروع تنموي طموح .

جاءت هذه المرحلة في سياق داخلي مهم ، إذ كانت فنزويلا تسعى إلى ترسيخ استقرارها السياسي بعد عقود من الاضطرابات، وتعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة، في وقت كان الاقتصاد العالمي يشهد تحولات عميقة مع تصاعد أهمية النفط في الاستراتيجية الدولية، وفي هذا الجو، برزت رئاسة كالديرا بوصفها لحظة فارقة حاولت فيها الدولة الفنزويلية الانتقال من مجرد مستفيد من الربح النفطي إلى فاعل تنموي يسعى إلى إعادة توجيه الثروة نحو مشاريع إعمار شاملة تمس حياة المواطن بصورة مباشرة.

ظهرت ملامح هذا التوجه في التوسع في قطاعات الصحة والنقل والسكن والتعليم، إلى جانب السعي إلى دعم الصناعة الوطنية وتنشيط القطاع الزراعي للحد من الاعتماد على الخارج ، كما اكتسب استكشاف حزام القطران في الجنوب أهمية استراتيجية، بوصفه رصيلاً مستقبلي يعزز من موقع فنزويلا في معادلة الطاقة العالمية، ويمثل خطوة في إطار التخطيط للتنمية بعيدة المدى وإدامة الموارد غير المستغلة . ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث بوصفه محاولة لقراءة تجربة فنزويلا في رئاسة كالديرا (1969-1974) بحدودها الزمنية، لتكشف عن أبعاد التحول التنموي، وتضعه ضمن سياقه السياسي والاقتصادي الأشمل، بما يسهم في فهم أعمق لمسار التحول الدولة الفنزويلية في النصف الثاني من القرن العشرين

2. المنهجية

إن دراسة البحث لا تقتصر على رصد المشاريع والبرامج الحكومية، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة طبيعة الرؤية التنموية التي حكمت سياسات الدولة، وحدود قدرتها على إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في ظل اقتصاد اعتمد على النفط، لذا اعتمد البحث على المنهج التاريخي .

3- النتائج والمناقشة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمة الى مقدمة وثلاث مباحث : أولاً : تولي كالديرا الرئاسة وملامح التنمية في عهده ، ثانياً خطة كالديرا التنموية ، بينما جاءت ثالثاً بعنوان تطوير حزام القطران .

أولاً: تولي كالديرا الرئاسة عام 1969م وملامح التنمية في عهده :

كشف تاريخ فنزويلا وتحديداً في عام 1958م عن تحول ديمقراطي باعتباره غاية ومهمة تاريخية ، اذ شكل المجتمع الديمقراطي في فنزويلا بطريقة مشابهة للمجتمعات الديمقراطية الأخرى من خلال اختيار برلمانه وبالتالي حكومته بطريقة الانتخاب الحر المباشر (Tulchin, 2018, p. 10)، امتدت جمهورية فنزويلا في الجزء الشمالي لقارة أمريكا الجنوبية ، كانت دولة غنية بالموارد الطبيعية جعلها ذلك دولة مهيمنه في الساحل الشمالي للقارة ، تكونت من اندماج ستة مقاطعات كانت موجودة في شمال القارة الأمريكية الجنوبية عام 1811م ، ومن ثلاث وعشرون ولاية ومنطقة كاركاس العاصمة الفيدرالية (Tarve & Othersr, 2018, p. 10) ، كانت الجمهورية الحديثة موطن لثاني اقدم بحيرة في العالم واعلى شلال ، واكبر حجم لاحتياطات النفط المؤكدة في العالم ، وغنية بالتنوع البيئي والأنثروبولوجي، انتجت ما عُد احد افضل انواع الكاكاو في العالم (محمود، 2020، الصفحات 5-30) (المالكي، 2024، الصفحات 11-20).

عُد اضافة الطابع المؤسسي على الحياة الديمقراطية حدثاً مهماً في تاريخ جمهورية فنزويلا المعاصر، اذ تم تداول السلطة سلمياً وبشكل دستوري عن طريق الانتخابات (Tarve & Othersr, 2018, p. 118)، ولأجل نجاح حزب الرئيس رافايل كالديرا (Rafael Caldera) الاجتماعي المسيحي (Social Christian Party) بكسر سيطرة منافسة حزب العمل الديمقراطي (Action Democratic Party) المستمرة على السلطة في فنزويلا، أُذ سبقت الانتخابات الرئاسية عام 1968م ثلاث محاولات لم ينجح فيها الرئيس كالديرا بالفوز بواحدة منها خلال الأعوام 1947، 1958، 1963 م ، بسبب قوة منافسيه ، لذلك بدأ كالديرا الانتخابات الأخيرة باستغلال الخلافات داخل الحزب المنافس ، وقام بحملة انتخابية قوية من اجل الفوز في المرة الرابعة، فقد عانى حزب العمل الديمقراطي من الصراعات الداخلية من اجل تقديم مرشح متفق عليه لانتخابات عام 1968م ، لاسيما الانقسام بين أثنين من قادة الحزب غونزالو باريوس (Gonzal Barrios) ، بيلتران بيترو فيغويروا (Luis Beltrán Alberto Figueros) (Tanka, 2002, p. 11) .

عزز كالديرا وحزبه على الصعيد الدولي محاولات اثبات وجودهم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خلال اتخاذ عدة خطوات نحو تعزيز الديمقراطية في فنزويلا ، وعلى المستوى الداخلي ركز الحزب الاجتماعي المسيحي كل جهوده وقدراته على النقاش والحوار لاستمالة القطاعات المستقلة والشعبية إلى الساحة السياسية ، متقدماً على الأطراف الأخرى التي لم تتجج

في حل مشكلة ابتعاد أطراف مهمة عن الساحة السياسية في فنزويلا وجذبها للمشاركة السياسية ، كما قام كالديرا ولشرح برنامجه الانتخابي بجولة شملت جميع المدن الفنزويلية وصولاً إلى القرى والأرياف والاتصال بالعائلات المحلية فيما سمي بـ (القهوة مع كالديرا) والتي جمعت حتى النساء اللواتي استمعن إلى الآراء المتنوعة ، وفي هذا العمل استمر في التأكيد على ضرورة تعزيز التغيير من أجل تجنب مخاطر وجود حزب واحد في السلطة (Antonio, 2011, p. 61) .

استبدلت الحملات الانتخابية التقليدية بالمسيرات والتجمع في السكك والمسارح والساحات العامة والاستخدام الواسع لتلك الوسائل للتواصل مع المجتمع والتأثير فيه ، أكثر من الطروحات الفكرية العقائدية ، وكانت الصور والإعلانات التلفزيونية أبرز الدعايات الانتخابية، فضلاً عن المناظرات الحزبية، ومنها تلك التي جمعت بين المسيحي الاجتماعي اريستيدس كالفاني (Aristides Calvani)، وورامون دياز (Ramon Diaz) من حزب العمل الديمقراطي ، والتي يبدو أنها قد دارت حول برامج الحزبين الانتخابية ومواقفهم من القضايا السياسية والاقتصادية، عُدها هذا الجهد الذي بذله كالديرا وحزبه مقدمة للتغيير السياسي المرتقب وإزاحة حزب العمل بشكل ديمقراطي، وأن وجود زعيم معارضة راجياً بالانتصار ومقاتل من أجله مقتنعاً بهدفه، وتنظيم حزبي جيد ومحاور جماهيري مقتدر، هي حقائق عبرت عن بداية التغيير المفترض (Antonio, 2011, p. 61) ، لقد مثل كالديرا القوة الوطنية التي واجهت الأفكار الماركسية منذ وقت مبكر، وكان مختلفاً عن القادة الآخرين لأنه رجل ذو خبرة وحاصل على تدريب قانوني بامتياز (Lucca, No daet, p. 12).

جرت الانتخابات الرئاسية الفنزويلية في الأول من كانون الأول 1968م ، والتي فاز بها كالديرا وبفارق محدود من الأصوات التي بلغت بالكاد 30 ألف صوتاً ، ونسبة 29.13% من أصوات الناخبين ، أمام منافسيه غونزالوباريوس الذي حصل على نسبة 28.24% من الأصوات ، فيما جاء ثالثاً ميغيل انجل بوريلي ريفاس (Migael Angel Borelli Rivas) مدعوماً بالمستقلين وحقق نسبة بلغت 22% من الأصوات ، يليهم لويس بيلتران بريتيو ونسبة 19.24% من الأصوات، وقد أكدت هذه الانتخابات بوضوح عن وجود الأحزاب السياسية وإدائها كمحرك للعملية الديمقراطية في فنزويلا وترسيخها (Tumeta, 2018, p. 192). ويمكن القول ان كالديرا وحزبه قادا حملة انتخابية مختلفة هذه المرة توجت بهزيمة منافسهم القوي حزب العمل ومرشحة وإن لم يكن الفارق قوياً ، لكنه عد نصراً مهماً جاء بعد سنوات من المنافسة الشرسة .

تزامن انتخاب أعضاء الكونغرس الفنزويلي مع الانتخابات الرئاسية ، لكن نتائجها جاءت عكس الانتخابات الرئاسية، إذ استطاع حزب العمل الديمقراطي تصدر النتائج بتحقيقه 25% من مقاعد الكونغرس ، 66 مقعداً في مجلس النواب و 19 مقعداً في مجلس الشيوخ ، فيما جاء الحزب الاجتماعي المسيحي ثانياً بـ 24.04% من الأصوات ، 59 مقعداً في مجلس النواب و 16 مقعداً في مجلس الشيوخ ، وعلى الرغم من ذلك استطاع خوسيه انطونيو بيريز دياز (Jose Antonio Perez)

(Diaz) من حزب العمل الديمقراطي الفوز برئاسة الكونغرس نتيجة تحالفات مع الأحزاب الأخرى دون الحزب المسيحي الاجتماعي ، وبذلك فقد أعيد تشكيل الصورة السياسية في فنزويلا على ضوء تلك النتائج المتعكسة ، وادت نتيجة الانتخابات إلى تمهيد الطريق للشراكة بين حزب العمل الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي (Lucca, Venezuela;1830.A nuestros dias, 2007, p. 110).

يبدو مما سبق وعلى الرغم من الانشقاقات والانقسامات الداخلية في صفوف حزب العمل الديمقراطي، لم يستطع كالديرا وحزبه تحقيق فوز بفارق مريح في الانتخابات الرئاسية ،بينما لم يستطع حزبه تجاوز حزب العمل في انتخابات الكونغرس ، لأن حزب العمل ظل حزباً قوياً ومؤثراً في الحياة السياسية في فنزويلا مستفيداً من بقاءه في السلطة لمدة طويلة والتي مكنته من تكوين قاعدة شعبية قوية، ويمكن القول كذلك ان نتائج الانتخابات اقنعت قادة الحزبين على إيجاد الية شراكة لتجاوز الخلافات وضمنان سير عمل الحكومة .

أدى انتخاب كالديرا رئيساً وبفارق قليل (30 ألف) صوت إلى إثارة شائعات بشأن تغير النتيجة، مما دفع مؤيديه الى الطلب منه الخروج إلى الشارع والدفاع عن فوزه وقطع الطريق على التلاعب في نتائج الانتخابات ، وانه من الممكن أن يؤخذ هذا الانتصار عن طريق التزوير ، ولكن بعد ثمانية أيام من القلق وبفضل حضور كالديرا على الصعيد العام وبشكل مستمر مع الضغط الشعبي ، كان الالتزام الديمقراطي موجوداً ونهائي ،عندما أعلن المجلس الأعلى للانتخابات في فنزويلا في التاسع من كانون الأول 1968م فوز كالديرا بالرئاسة ،والذي بين بعد الاعلان امتنانه لسلوك الناس الهادئ خلال مرحلة التدقيق ، وحافظ على الهدوء بمسؤولية واعتدال وإدراك الرئيس المنتخب وأنصاره والشعب الفنزويلي انه لم يتم التلاعب بنتائج الانتخابات (Antonio, 2011, pp. 60-61).

لم يحصل حزب الرئيس كالديرا الاجتماعي المسيحي على الأغلبية في الكونغرس كما ذكرنا سابقاً وبدلاً من ذلك تجاوزه غريمه حزب العمل الديمقراطي في عدد المقاعد التي حصل عليها في الكونغرس ، نتيجة لذلك لم يكن تكوين ائتلاف حكومي مع مجموعات سياسية امراً صعباً بل كان مستحيلاً ، لأنه ومن اجل الحصول على اغلبية في الكونغرس كان لابد من تشكيل ائتلاف مع ثلاثة او اربعة احزاب من اتجاهات فكرية مختلفة ، اذ كان من الصعب التوفيق بينهم ، الامر الذي سيحرم حكومة الرئيس كالديرا من وضع برنامج سياسي واقتصادي متقدم ومتطور ، لذلك كان من البداية ان تشكيل حكومة اقلية وحتى اقرارها ولكن متماسكة تضع القوانين الأساسية بواسطة الاتفاقات البرلمانية ، تُمكن كالديرا من إيجاد فريق حكومي متوافق في الاهداف والاجراءات ، لكنها في المقابل تجربة صعبة منذ بداية المدة الدستورية (Lucca, Venezuela;1830.A nuestros dias, 2007, p. 110).

كانت أولى الصعوبات التي واجهت الرئيس كالديرا هي كون حزبه قد مثل اقلية مقابل رجحان كفة المعارضة لاسيما حزب العمل الديمقراطي الذي أصبح زعيماً للمعارضة ، لذلك شعر الرئيس المنتخب ان مشاريعه المستقبلية ستواجه صعوبات عند مناقشتها داخل الكونغرس ، لاسيما ان الرئيس كالديرا بدا العمل وفق ما يشبه حكومة الحزب الواحد دون تشكيل ائتلاف حكومي مع الأحزاب الكبيرة الأخرى (Lucca, Venezuela;1830.A nuestros dias, 2007, p. 101) .

كانت الاحزاب الممثلة في الكونغرس الفنزويلي متعددة التوجهات، متضاربة في المصالح والغايات ، فكان من الصعب وخلال تلك الظروف تشكيل ائتلاف ، من اجل ذلك قرر الرئيس كالديرا المضي قدماً وبمفرده ، اذ اعلن بعد وقت قصير ان حكومته تستجيب الى اللقاءات السياسية الرسمية ، وسيفاوض على ترتيبات مع المعارضة اعتماداً على التشريعات الدستورية (Antonio, 2011, p. 64).

واجه الرئيس كالديرا مشاكل اعاقت مشاوراته ومحاولات التفاوض ،عندما قاطعت بعض الاحزاب الكونغرس ، وتطلب الامر شهرين حتى قدم أولى الاجراءات الحكومية امام الكونغرس ما بين اذار وايار من عام 1969م ، اذ واجه فيها حزب الرئيس كالديرا رفض طلبه بالحصول على قرض مالي من اجل تغطية نفقات والتزامات الديون الحكومية ،لكن وفي المقابل حظي مشروع الاصلاح القضائي الذي قدمته الحكومة بتأييد المعارضة ،لأنه كان يهدف الى الحد من سلطة الرئيس في موضوع التعيينات القضائية (Antonio, 2011, p. 64).

وبدا هذا الاتفاق مع حزب العمل الديمقراطي لإصلاح السلطة القضائية ، والذي انشا بموجب المشروع مجلس للسلطة القضائية ينتخب من قبل الكونغرس بمشاركة كل من السلطتين التنفيذية والقضائية، مما يضمن حصول الكونغرس على اغلبية التمثيل، والتي ترجمت الى اغراض عملية الى للسيطرة على القضاء من قبل ممثل الاحزاب السياسية الناشطة في الكونغرس، واعلن كالديرا موقفه ان ذلك الاصلاح ملائم لمستقبل فنزويلا ان يتم تقاسم القضاء من قبل السياسيين ، ونتيجة لذلك التعديل فقد استقال الدكتور رافائيل بيزاني رئيس الهيئة القضائية بسبب تشوية سمعة القضاء بسبب رأي الرئيس الواضح ، وفي تشرين الثاني 1969 لم يكن الاجتماع الثاني للكونغرس اكثر نجاحاً للحكومة ، وكان الجزء المهم الوحيد في ذلك الاجتماع هو تمرير قانون الموازنة الحكومية بعد عشرين يوماً عن موعدها المقرر، ومرت الموازنة دون اي بنود سياسية لمصلحة الحزب الحاكم ، وانتهت الدورة الاولى للكونغرس دون اي قوانين مهمة- باستثناء قانون الموازنة والسلطة القضائية - لأي جزء من برنامج الحكومة وبذلك جمد عمل الحكومة التنفيذي ، وهنا جاء دور كالديرا والذي اعلن صراحة انه لا يجب السماح باستمرار هذا الوضع ، فاجبر على تطوير سياسته تحت اعين المؤسسة العسكرية اليقظة (Weekly Summary, 1970, p. 2).

وفي اذار 1970 تم التوصل الى اتفاق بين الحزبين الرئيسيين من اجل تمرير القوانين ذات المصلحة الوطنية، وتضمن

الاتفاق تعاوناً ضمناً بينهما من أجل الموافقة على بعض مشاريع القوانين المقدمة الى الكونغرس الوطني (Lucca, Venezuela;1830.A nuestros dias, 2007, p. 371). اذ اعلن الحزبان توصلهما الى اتفاق لعقد جلسة ، وانهما يتعاونان على بنود محدودة ذات اهمية وطنية للطرفين، تم هذا الاتفاق بصورة غير علنية لان الاتفاق الرسمي سيكون غير مقبول عند جماهير الحزبين ويؤدي الى حدوث انقسامات حزبية، ولان الحزب الحاكم لا يرغب في ان يشاركه احد السلطة او يضعف موقفه، لذا اعتقد الطرفان ان الاتفاق كان ضرورياً من اجل المحافظة على الاستقرار ، وان هذا الاستقرار يمكن الحزبين من الوصول الى اتفاق حول بنود محددة من التشريع (Weekly Summary, 1970, p. 3) .

تجاوز الاتفاق بين حزبي الاجتماعي المسيحي والعمل الديمقراطي بموجب ما سمي (الميثاق المؤسسي) والذي اختلف عن ميثاق بونتو فيجو (Punto Fijo) ⁽¹⁾، وبموجب الميثاق المؤسسي راس مجلس الشيوخ ممثل عن حزب الحكومة ومجلس النواب من قبل احد احزاب المعارضة الرئيسية (Weekly Summary, 1970, p. 2)، مما سبق يتبين حجم الصعوبات التي واجهت الرئيس كالديرا في تمرير التشريعات من خلال الكونغرس المنقسم ، ونتيجة عدم اكتمال النصاب القانوني نتيجة مقاطعة حزب العمل الديمقراطي والاحزاب الصغيرة مما أدى الى عدم اختيار مسؤولي الوظائف المهمة في الكونغرس، وبسبب المشاحنات فضلاً عن التباطؤ من قبل الكونغرس اضر ذلك بمكانته وشهد ادائه المزيد من التراجع (Central Intelligence Bulletin, 1969, p. 4).

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ⁽²⁾ (Central Intelligence Agency) ، اشارت الى احتمال تراجع الرئيس كالديرا عن ترشيحاته، إذ انتخب السيناتور خوسيه أنطونيو بيريز دياز من الحزب المسيحي الاجتماعي كرئيس للكونغرس (Carmen Rojas, 2010, p. 109) لكن مشاكل الرئيس لم تنتهي عنده عند هذا الحد ، فقد اعلن في اواخر 1970 ستة

⁽¹⁾ اتفاق وقع بين حزبي العمل والمسيحي الاجتماعي قبل انتخابات عام 1958 اتفقوا فيه على دعم المرشح الفائز وتشكيل حكومة ائتلافية واعتباره ميثاق تحالف وطني ، كم اتفق فيه على ابعاد اليسار الثوري من الحكم والدفاع عن الدستور ضد الانقلابات واستقلال الكنيسة وفرض الرقابة على الجيش مع عدم تعرض قادته للميالة القانونية ، مع استيعاب أعضاء الأحزاب غير الفائزة في الوظائف الحكومية (Carmen Rojas, 2010, pp. 25-26).

⁽²⁾ وتعرف اختصاراً بـ(CIA) وهي الوكالة التي أسست عام 1947 بأمر من الرئيس هاري ترومان لتكون بديل عن مكتب الخدمات الاستراتيجية ، نتيجة تطورات الحرب الباردة مهمتها جمع المعلومات عن النشاطات الخارجية وتحليلها ومن ثم معالجتها ، يقع مقرها في ولاية فرجينيا ، وعدت منذ ذلك الوقت اهم الأجهزة الرئيسية لمكافحة التجسس ومن اهم أدوات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية . (بتروسينكر، 1986).

من نواب حزبه ، فضلاً عن عضو في مجلس الشيوخ من حزب الرئيس عن انهم سيتبعون مسار مستقلاً عن سياسة الرئيس، وهناك احتمال ان يقرر اعضاء الكونغرس الآخرون من الحزب السير على خطاهم ، كل ذلك جعل الرئيس يعمل بان يكون التشريع المهم مدعوم بأجماع يصعب تحقيقه في ظل المعطيات الموجودة داخل الكونغرس ، اضطر كل ذلك كالديرا بالتعاطي مع هذه المشكلة من خلال التضحية ببعض برامجه من اجل تمرير الكونغرس لتشريعاته المهمة (Central Intelligence Bulletin, 1969, p. 4).

بدأ الرئيس كالديرا العمل على تنفيذ برنامجه الاصلاحى والقيام بمشاريع انمائية، اذ عرض ممثلو الرئيس كالديرا على أصحاب رؤوس الاموال الامريكيين بعض هذه البرامج وتطلعات الرئيس الفنزويلي في هذا الجانب ، فأكدوا على ضرورة تحديث التعليم وتطويره وتنظيمه، وقدم حزب الرئيس بعض العروض مثل بناء 100 ألف وحدة سكنية وحاول استغلال الارهاق الذي تعرض له الفنزويليون من اساليب الحكومة السابقة من خلال التأكيد على الصدق والكفاءة والتغيير (Weekly Summary, Intelligence, 1969, p. 4) 1970, p. 2).

أعلن الرئيس كالديرا في مؤتمر صحفي عقده في اذار 1970 " اود بالتأكيد القيام ببرنامج حكومي قصير وليس واسع جداً وممل الى درجة انني أستطيع ملاحظته دون التضحية بالوقت الذي نريد ان تمضيه في اغراض اخرى، رئاسة الجمهورية والحكومة بدأت في مواجهة المشاكل التي يتعين على كل حكومة حلها ونقوم حالياً بتقييم الوضع المالى والوضع الإداري" (Lucca, venezuela excpcionles, No daet, pp. 7-8).

في ظل الاوضاع الاقتصادية كان لاتفاق التعاون المحدود في الكونغرس دوراً في تخفيف التوترات في البلاد والمساعدة في اعادة الثقة للأعمال ، فقد ادى موقف حزب المسيحي الاجتماعى كحزب لم يحقق الأغلبية الى جمود في برامجه الاجتماعية والاقتصادية ، وربما ادرك حزب العمل الديمقراطى المعارض ان تعاونه في الكونغرس ضروري لضمان الاستقرار والحماية من التهديد الكامن وهو التدخل من قبل الجيش ، ومع ذلك فان هذا التعاون لن يكون بنفس القدر للحزبين، فحزب العمل لا يرغب ان يكون شريكاً في اخفاقات الحكومة، في المقابل الحزب الحاكم قد لا يريد مشاركتة النجاح ، والطرفين لا يرغبان بحجب خطوطه الفكرية او صورته السياسية، وعلى الرغم من هذه القيود المفروضة على تعاون الحزبين فان مصالح الشركات الأجنبية رأت ان الاتفاق ضروري للحفاظ على الاستقرار خاصة ان التباطؤ الاقتصادى كان بسبب العلاقات السياسية غير المستقرة (Central Intelligence Bulletin, 1969, p. 4).

اعتباراً من العام 1970 حافظت الحكومة الفنزويلية على نفس الاتجاه في الإدارة الحكومية، وكانت هناك استمرارية في تطوير المؤسسات المالية من اجل الحفاظ على المشاركة الفعالة للحكومة من اجل النهوض بالاقتصاد الفنزويلي (Tumeta,

(94-93, pp. 2018).

تمتعت فنزويلا بمزايا مثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وتنوعها الإقليمي، جعلها دولة فريدة من بين دول المنطقة ، واحتوائها على مجموعة من المواد الخام غير النفط مثل الغاز الطبيعي والحديد والذهب والالماس ، وتميزت بحراك اجتماعي أكثر من جيرانها ، اذ ادى التفاعل مع الاجانب لاسيما مع مواطني الولايات المتحدة الامريكية إلى ختم انماط حياة الفنزويليين بالطابع الأمريكي ، ساعد ذلك وجود الجيوب السكنية النفطية الامريكية (معسكرات النفط) كذلك تحقيق التقدم التقني على حساب الثقافة التقليدية ، شكلت هذه العوامل الطريقة التي نظر بها الفنزويليون إلى ماضي امتهم ومستقبلها ، ولدت هذه الظروف الايجابية توقعات عالية بين الفنزويليون بالأيمن المطلق في التحسن المستمر لمستوى معيشتهم ، بسبب الوفرة المالية ، وق ترجم هذه التفاؤل إلى دعم النظام الرأسمالي كخيار لشكل الاقتصاد الفنزويلي (Tumeta, 2018, pp. 5-6).

شكلت مبيعات النفط الدخل الحقيقي لفنزويلا ونشأت مخاوف حول ما اذا كان هذا الدخل يدار بشكل جيد، وان تأثيره الاقتصادي والاجتماعي ادى إلى ظهور اطروحة (المرض الهولندي) أو لعنة الموارد الطبيعية، أذ تؤدي الموارد الكثيرة والتي تباع بالدولار الى المبالغة في تقدير قيمة العملة وانهايار قطاعات التصدير الاخرى مثل الصناعة والزراعة وعادة ما يكون مصحوب بالفساد ، وبمرور الوقت يميل الى ركود اقتصادي والذي يؤثر على عامة الناس ، والتي تتوقع الحصول على المساعدة من الدولة ، في اوائل السبعينيات شكل النفط أكثر من 90% من عائدات فنزويلا جراء الصادرات، وثالث الناتج المحلي واكثر من 65% من العوائد الضريبية، وساهم بشكل حاسم في رفع معدلات النمو للمدة من 1950 - 1970م إلى 70% (Apetro, No Date).

اعتبر ذلك اعلى معدل نمو وادنى عدم مساواة في امريكا اللاتينية، فكان استهلاكها من الكحول الاعلى على مستوى العالم، وقاد ابناء الطبقة الوسطى السيارات الحديثة ، وانطلقت الطبقة العليا ذات الانفاق المالي العالي في رحلات تسوق إلى الولايات المتحدة الامريكية، اذ اطلق عليهم اسم (دام دوس) أو اعطني اثنين من كل سلعه بسبب القوة الشرائية العالية (Haimovich, No Date).

ثانياً : خطة الرئيس كالديرا التنموية 1969 - 1974م .

ومع بداية مهامه الرسمية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لفنزويلا ، امتلك الرئيس كالديرا مساحة قليلة من المناورة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية ، لاسيما وان بعض مشاكله في هذا الجانب جاءت بسبب التباطؤ الاقتصادي والفشل في تأمين حاجات البلاد، على الرغم من ان الاقتصاد الفنزويلي كان سلمياً وكما تم ذكره أنفاً ، اذ كان معدل دخل الفرد عالياً على

مستوى القارة اللاتينية ، الا ان جهود الحكومة لتطوير صناعة جديده وتوسيع الانتاج الزراعي لم يقلل اعتماد البلاد على النفط ، فقد ادى النمو البطيء لصادرات فنزويلا منذ عام 1968م إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي من مستوى 8 % إلى 3,6% أوائل السبعينيات ، نتيجة لذلك حاولت الحكومة الفنزويلية ومن خلال برامجها الاستثمارية المخططة والمدعومة بالاقتراض من الخارج اعادة ثقة رجال الاعمال والاقتصاد وتحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية ، مما اعطي دفعة للنمو الاقتصادي ، ومن اجل الحصول على حل دائم للمساعدة في رفع معدل النمو (Weekly Summary, 1970, p. 6) .

جاء جيل جديد الى حكم فنزويلا ومعه رؤية جديدة ومبتكرة للتنمية كانت خطوطها العريضة وهدفها الاساسي هو تعزيز الانسان باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على التخلف ومن اجل ذلك وضع برنامج لتوجيه التغيير لمدة خمس سنوات (الخطة الوطنية الرابعة) ، استخدمت حكومة كالديرا (الترويج الشعبي)، فقد شاركت مجموعات من المهنيين والفنيين في وضع برنامج حكومي ثابت ليس فقط لتوحيد المؤسسات الحكومية، ولكن شمل ذلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من اجل التغلب على تهمة المؤسسات والمجموعات الشعبية الكبيرة ، مما يفتح المجال لتشكيل اساسي لتعايش المواطنين، وكانت الفرصة فورية مع بداية عمل الحكومة وضمن نظام التخطيط السائد، وكانت الخطة قد صممت سياسة العمالة لأنه بدون العمالة والدخل الكافي لا يمكن دمج سكان بشكل كامل في عملية التنمية (Antonio, 2011, pp. 68-69) .

تعهد رئيس كالديرا بالاهتمام بالاحتياجات الأخلاقية وكذلك التطلعات المادية للفنزويليين، كونه ينحدر من حزب مناهض للشيوعية مع دعم رجال الاعمال والمجموعات المالكة، فقد بدا وان حكومة كالديرا ستبقي وتيرة التغيير في البلاد من خلال منح دور اكبر لأصحاب المشاريع الخاصة في تنمية فنزويلا، وبذلك اتبعت حكومة كالديرا الاصلاح المعتدل والتطوري والعمل من خلال مجموعة القوى الراسخة وفي اطار الديمقراطية الدستورية ، لكن النمو الاقتصادي في فنزويلا والنفقات الحكومية استمر بالاعتماد على الايرادات النفطية من شركات النفط الأمريكية والبريطانية (Carmen Rojas, 2010, p. 169) .

شارك معظم الناخبين اهتمام الاحزاب السياسية بالقضايا الرئيسية كالخبز والوظائف والاسكان والتعليم وتكاليف المعيشة، واصر المحافظون على التنمية الاقتصادية غير السياسية ، اذ غالباً ما القى فنزويليون باللوم على قادتهم السياسيين في ظهور البطالة وارتفاع الاسعار والخدمات العامة غير الفعالة والاقتصاد الذي هيمن عليه النفط ، شدد كالديرا على التنظيم السياسي والتنموي وتجنب الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع، ولم يكن لديه سوى تأثير ضئيل على بعض القوى المؤثرة في الاقتصاد سوى اسعار النفط العالمية، مع نمو سكاني سريع وان 55% من السكان تحت سن 20 عاماً ، والتوسع الحضري السريع، ان مراجعة الايرادات الحكومية مع بداية ولايته حتى عام 1971 يظهر زيادة بطيئة في عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار، في الوقت نفسه استمرت الحكومة في الاعتماد بشكل كبير وكما كانت دائماً على الدخل النفطي، ففي عام

1971 انخفضت صادرات النفط الخام من 94% الى 85.2% ونمت فيه الصادرات غير النفطية وخام الحديد بسرعة اكبر من قيمة النفط لكنها قدمت حصيلة ضئيلة من العائدات (Haimovich, No Date, p. 180).

اقتضت حكومة فنزويلا بشكل متزايد من الخارج والذي لم يكن يثير القلق نظراً للتحفظ المالي في السنوات السابقة ، لكن الدين الوطني ارتفع من 1.168 مليون بوليفار الى 8.434 بوليفار بين عامي 1958 - 1971 وزادت خدمة الدين من 220 مليون الى 1.538 مليون خلال المدة نفسها ، في المقابل وفرت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أكثر من 50% من مشاريع التنمية الطموحة (Haimovich, No Date, p. 180) .

وفي ظل قوة القطاعات في الاقتصاد الفنزويلي زادت الزراعة بشكل طفيف من نصيبها في الناتج المحلي، لكنها ظلت منخفضة لاسيما بالنسبة الى العدد الكبير من الاسر الفنزويلية التي يدعمها هذا القطاع ، وظهر متوسط الاجر السنوي للعامل في كل قطاع لعام 1972 ان قطاع التجارة كان المستفيدة الأكبر، وخلال تلك السنوات شهد كل القطاعات بعض التحسن ، لكن الاجر الزراعي ظل ما يقارب من ربع ما في القطاع الصناعي ، وخمس ما في قطاع التجارة وواحد الى عشر من قطاع النفط ، ما لم يتم تغيير هيكل ملف التوظيف او زيادة دخل الزراعة بشكل كبير فأن هناك آمال ضئيلة في تقليص الفجوة بين الطبقة المتوسطة والفقيرة (Haimovich, No Date, p. 181) .

فيما يتعلق بعدد العمال والتوسع في قطاع الخدمة لكل قطاع ، احتفظ القطاع الزراعي ضعيف الاجر بنسبة كبيرة من القوى العاملة، وفي سياق متصل ادى انخفاض داخل الأسرة والحصص الغذائية في الطبقة الوسطى والعدد الكبير من الامهات العازبات او المطلقات الى جذب المزيد من النساء الى سوق العمل، ففي عام 1950 كانت هناك 303,437 امرأة في القوى العاملة باجر، بحلول عام 1972 تضاعف العدد الى 661,945 ألف، لكن اختار عدد كبير منهم العمل في الدعارة لأنه يدر دخل افضل من التجارة والخدمات، فقد وجدت دراسة اجريت عام 1972 عن الدعارة في فالنسيا وبويرتو كابيليو ان 40.9% من النساء لجأن الى هذا العمل لأسباب اقتصادية ، وقال 56% منهم انهن حصلن على اجور اقل من 600 بوليفار شهرياً بوظائفهن السابقة، ولم يحصل اي منهم على اكثر من 900 بوليفار، طبقة بائعات الهوى كان 14% يكسبن اقل من 600 بوليفار شهرياً 29% منهم حصلن على دخل زاد عن 1500 بوليفار، من اجل تغطية شراء السلع الاستهلاكية وتكاليف المعيشة الاخرى رغم ذلك لم تعاني فنزويلا من التضخم بمعدلات خطيرة (Haimovich, No Date, p. 183).

في الجانب الثقافي واصلت العديد من اجهزة الدولة في العلاقات العامة تنفيذ برامجها الخاصة دون رعاية او دعم حكومي ، لان الرئيس كالديرا اهتم بأمور ملحة اقتصادية ولم يكن يرغب بدعم الثقافة لأنها ليست اولويه ، مع ذلك استمر التطور نحو سياسة وادارة ثقافية وطنية، اذ كان على الامة الفنزويلية ان تكافح من اجل الحفاظ على الاستقرار الذاتي ضد الوزن والقوة

الأكبر للشركات الأجنبية ،على الرغم من ان الإذاعة والتلفزيون في فنزويلا مارست دورها كمروج للبضائع والكثير منها اجنبية، فضلاً عن ذلك كانت معظم البرامج جاهزة تم شرائها من الولايات المتحدة الأمريكية ، وان ما يقارب 70% من البرامج التلفزيونية الفنزويلية اشادت بالعنف والوحشية ، اثار ذلك انقسام داخل فنزويلا سنة 1972 حول امكانية قيام التلفزيون الفنزويلي بنشر قيم فنزويلا عندما تكون الشبكات التلفزيونية مملوكة او موجهة وتدار من قبل الشركات الأجنبية ذلك بعد ما اصبح التلفزيون مؤثراً كبيراً في توجيه الرأي العام ، لان الناس كانوا يقضون اوقات اطول امام التلفزيون الذي ارتفع عدد اجهزة اجهزته عام 1972 الى 822,000 الف جهاز بعد ذلك بدأت السينما الوطنية الإعلان بان لديها فرص افضل لإنتاج بعض الاعمال الفنزويلية (Haimovich, No Date, p. 185).

حاول كالدير تنفيذ وعوده خلال حملته الانتخابية بالإصلاح الاداري، وان قانون اصلاح الاداري بدأ التفكير فيه بعد فوزه بالرئاسة من اجل بث حياة جديدة في الدولة ، عندما حاول مهاجمة الافراط في تركيز الثروة وصنع القرار في العاصمة كاراكاس ، وعين من اجل ذلك احد طلبته في القانون لإصلاح الادارة وهو استاذ في القانون الاداري في جامعة كاليفورنيا كان يبلغ من العمر 29 عاماً وهو الن راندولف بروير (Alan Randolph Brewer) (Haimovich, No Date, p. 173). وهنا يبرز سؤال عن تأخر اطلاق خطة تنموية واضحة المعالم من قبل الرئيس، والجواب ان اطلاق تلك الخطة كان مرتبط بتحسن الوضع المالي لحكومته .

بدأت عملية التنمية الإقليمية بشكل منظم ومنهجي بالمرسوم المرقم 72 في الحادي عشر من حزيران 1972 والذي قسمت بموجبه فنزويلا الى ثمانية مناطق ادارية ومن ضمنها منطقة العاصمة او المقاطعات الفيدرالية، ونص المرسوم على انه يوجد في كل منطقة ادارية مكتب اقليمي للتنسيق والتخطيط الوطني ، ويعتمد على المكتب المركزي للتنسيق والتخطيط الوطني وكان ذلك من اهم اهداف خطته الرابعة والتي تضمنت ابعاداً اقليمية وكوسيلة لتنسيق الاستثمار وتنفيذ المهام على مختلف مستويات الحكومة الوطنية والمحلية والاعراض التنموية والإدارة وتقديم الخدمات المحلية ، واعتبر القيام بتلك الخطوة هي من اجل وصول الموارد ومسؤولي الدولة الى المناطق النائية في فنزويلا في اطار نوع من اللامركزية الإدارية (Republica de Venezuela, 1974, p. 94) ⁽³⁾.

شمل برنامج التنمية انشاء ثلاث شركات تنموية جديدة هي شركات جبال الانديز وغويانا وزولينا، واعطيت لهذه الشركات

⁽³⁾ قسم مرسوم الاقليم فنزويلا الى ثمانية مناطق ادارية هي منطقة العاصمة والمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية الوسطى ومنطقه (Republica de Venezuela) زوليانا .منطقه لوس انديز . المنطقة الجنوبية . منطقة غويانا واخيرا المنطقة الشمالية الشرقية (Venezuela, 1974, pp. 92-113).

مهام اجراء التخطيط الاقليمي وليس فقط من خلال الدراسات التي تهدف الى تطوير الخدمات وامكانيات التوظيف ، ولكن ايضاً بناء مستوطنات ومدن جديدة ، وتم اصفاء الطابع المؤسسي على اتفاقيات حكام الولايات والاقاليم الاتحادية لغرض تقييم الخطط والبرامج والمشاريع الاقليمية الخاصة بالولاية وتنسيقها مع الخطط والموازنات الوطنية (Republica de Venezuela, 1974, p. 94) (Tumeta, 2018, p. 71) .

وبهذا الصدد اشار الرئيس كالديرا في تصريحات صحفية في الثاني عشر من حزيران 1972 بالقول برزت الحاجة الى التنمية الإقليمية ونحن مقتنعون ان ذلك يحقق جهداً منسجماً في مختلف المناطق والتوازن بين احدهما والاخر من حيث برامج التطوير، لقد كانت هذه خطوة مدروسة بناءً على التقارير الفنية التي تم جمعها حتى الان لكنها جادة ومسؤولة وحازمة للغاية ، يحدد هذا المرسوم الحاجة الخاصة في ثمان مناطق الى حقيقة الامل في مستقبل فنزويلا وهذا هو الالتزام الكبير وجوانب التنمية الإقليمية حيث توجد شركات تم انشاؤها وسوف تمنح صلاحيات التنمية فيما يتعلق بالمناطق (Apetro, No Date, pp. 160-163) .

في السادس عشر من تموز عام 1972 صدر المرسوم المرقم 95 القاضي بتعيين مفوض لرئيس الجمهورية للنظر في الشكاوى والمطالبات التي يقدمها المواطنون الى السلطة التنفيذية الوطنية بشأن الخلل في الخدمات العامة والادارة غير الصحيحة للأموال العامة واستغلال النفوذ والادعاءات عن اي مخالفة إدارية ، وصدرت لوائح التنسيق بين الإدارة والرقابة والقواعد العامة التي تحكم عمل المؤسسات والتي تنطبق على المؤسسات الخاصة فضلاً عن المؤسسات الرسمية والمختلطة (Republica de Venezuela, 1974, pp. 114-122).

شهدت سنوات ولاية الرئيس كالديرا عودة غير متوقعة للفلاح من خلال البرامج المصممة لأحياء الزراعة لدى اصحاب الحيازات الصغيرة ، اذ شجعت السياسات الحكومية من خلال الدعم والمبادرات الزراعية وتربية الحيوانات والتسويق المنتجات الزراعية ، فبين عامي 1969 و1973 استقرت 48,672 اسرة مع سندات حيازة على مساحة 2.008.650 مليون هكتار، ومنحت 33.385 اسرة سندات ملكية نهائية وتوج ذلك بإصدار قانون الاقراض الزراعي في العشرين من ايلول 1973 بقيمة 120 مليون بوليفار (Republica de Venezuela, 1974, pp. 122-128).

اعتباراً من عام 1969 وحتى عام 1973 اعطت الحكومة الوطنية الفنزويلية الأولوية للتعليم من الناحيتين الكمية والنوعية، اذ شملت مقاييس التغيير النوعي في التعليم برامج جديدة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي مع نظام تقييم خاص لمرحلة ما قبل المدرسة ، كذلك التنافس لأثبات الجدارة على دخول المعلمين الى التعليم الابتدائي مع اصفاء الطابع المؤسسي على المجتمع التربوي ، وايجاد برامج جديدة ونظام تقييم جديد للتعليم مع ربطة بقطاعات الاقتصاد بحيث تتوافق البرامج مع متطلبات

الانتاج ، وانشاء مدن جامعية ومعاهد للتكنولوجيا وتطوير التدريب الجامعي بعد التخرج ، وكان الهدف من وراء ذلك هو اعطاء هيكل جديد للنظام التعليمي من خلال صياغة وظيفية لمختلف المستويات في النظام التعليمي ، اما فيما يخص جوانب التغيير الكمي فقد تضاعف عدد الملتحقين في الدراسة في مختلف مراحل التعليم، مع ازدياد اعضاء الهيئات التدريسية وزيادة رواتب المعلمين بنسبة 71,4% ، كما تضاعفت اعداد معاهد التعليم الثانوي والعالي فيما زادت نسبة وزارة التعليم العالي في الموازنة لعام 1973 الى 2,520,000 مليون بوليفار مقابل مليون 2,243,100 مليون بوليفار عام 1968 (Republica de Venezuela, 1974, pp. 194-197). وانجز بناء ما يقارب 8000 فصل تعليمي (Antonio, 2011, p. 93) جديد ومثال على ذلك افتتاح جامعة سيمون بوليفار، ومنذ البداية ركزت جامعة المستقبل على المجالات التقنية والتعليمية (Tumeta, 2018, p. 94) وبذلك ارتفع عدد المؤسسات الجامعية الخاصة التي تقدم بها التعليم الجامعي من 19 الى 28 مؤسسة ، وتحقق نتائج افضل في تدريب الفني للشباب، ووصلت برامج التعليم الى 192 مدينة في فنزويلا (Weekly Summary, 1970, p. 126).

في مجال الخدمات الصحية وبناء المستشفيات اذ زادت الخدمات والمستشفيات بأربعة الاف سرير جديد وافتحت مستشفيات عدة للمدة من اذار 1969 الى كانون اول 1973 في مختلف مدن واقاليم البلاد (Weekly Summary, 1970, p. 126) اذ كانت هناك مصلحة حكومية في تنظيم خدمة صحية وطنية ذات طابع تفضيلي فقد تم انشاء لجنة خاصة لأجراء الدراسات التي سمحت بتكامل وإعادة هيكلة خدمات الرعاية الصحية ، فضلاً عن ان وزارة الصحة في فنزويلا والمعهد الفنزويلي للضمان الاجتماعي ومديريات المساعدة الاجتماعية ومجلس الإعانات ، كان هناك 26 مؤسسة صحية رسمية تقدم الخدمات الصحية ، وشرعت حكومة كالديرا بإجراءات ادارية ومالية لمساعدة الفنزويليين والتخفيف عنهم وزيادة الدعم الحكومي لهذا القطاع في مختلف المدن والولايات الفنزويلية -211 (Republica de Venezuela, 1974, pp. 220).

اصبح الوعد بـ(100) الف منزل حقيقة واقعة من خلال الإدارة الحكومية الصبورة والجيدة والتي سهلت الترابط بين القطاع الانتاج والتمويل الخاضع للأشراف في اوقات محددة والدعم من قطاع الرهن العقاري للسكان (Tumeta, 2018, p. 73) وبموجب المرسوم المرقم 279 في 14 ايار 1973 عُيّن ديبغو اريا (Diego Aria) وزير دولة للإسكان والتنمية، ومن فورها اصدرت مشاريع لحل ازمة الاسكان من خلال منح القروض العقارية بفائدة معقولة ولأجل تسديد لمدة طويلة، وخلال المدة من 1969 الى 1973 نفذت هيئات القطاع العام والمسؤولة عن بناء المساكن ما مجموعه 177,239 وحدة سكنية ، ترافق ذلك مع جهد حكومي خلال اصدار المزيد من القرارات التي سهلت عمليات البناء والتنمية العمرانية وانشاء المدن الجديدة

..(Republica de Venezuela, 1974, pp. 220-222)

انخفض معدل البطالة عام 1973 6.2% بعد ان كان 13.1 عام 1969 وظهرت الدراسة الاستقصائية لمعيشة الاسر ان معدل البطالة بلغ 4.9 في عام 1974 لأنه تم خلق اكثر من 500 الف فرصة عمل جديدة في مدة الخمس سنوات 1969-1974 (Intelligence, 1969, p. 127).

وفيما يتعلق بالتطور الصناعي والتكنولوجي فخلال مدة من 1965 الى 1969 سجلت 6944 علامة تجارية بـ(3987) براءة اختراع، من عام 1970 تم تسجيل 8767 علامة تجارية و 4861 براءة اختراع، في عام 1971 الى 1973 سجلت 14942 علامة تجارية و 6465 براءة اختراع وخلال نفس المدة سجلت 2248 شركة برأسمال اجمالي بلغ 2,427,000 مليون بوليفار والذي وظف حوالي 43076 شخصاً ، كما شهدت البلاد توسع في توليد الكهرباء الذي يذهب الى 8,375,000 مواطن في تلك المدة بما مجموعه 14,035 مليون كيلو واط / الساعة مما يعني الاندماج الضخم للمشتركين في الخدمة الكهربائية (Republica de Venezuela, 1974, pp. 148-162).

شهدت مدة رئاسة كالديرا تطوير مشروع مترو كاراكاس والذي اطلق عليه الرئيس كالديرا (الطريق السريع للفقراء) ، لأنه حسن نوعية حياة سكان العاصمة، وتم بناء 7600 كم من الطرق لأكثر من 75 طريق جديد ، توزعت في جميع انحاء الجمهورية، كما كان للمطارات حصة في التطوير والانشاء لاستيعاب حركة النقل الجوي المتزايد بفعل تحسين حياة الناس (Intelligence, 1969, p. 163).

استجابت شركات من الولايات المتحدة في فنزويلا للمطالب والتي صاحبها ضغوط من اجل تدريب وتوظيف الفنزويليين في الصناعات ، وخلق مساحة لأنشاء شركات تحت سيطرة الحكومة الفنزويلية ، لان الهدف بعيد المدى كان تحويل الصناعة في نهاية المطاف الى كيانات وطنية (Intelligence, 1969, p. 88)، ظهرت مع مرور الوقت علاقة اكثر تعقيداً من التحالفات التي تكون اقل نمطاً والتي تعتبر فيها مسائل مثل التجارة والاستثمار أكثر بروزاً ، اذ اصبحت قضايا التجارة والاستثمار اكثر عالمية وتحولت الهموم الأمريكية الى مشاكل البيئة وحقوق الانسان والسوق والعمل، ادى التغيير السياسي الجذري داخل الديمقراطية في فنزويلا الى ظهور متغيرات جديدة على الساحة مع مفاهيم جديدة للسياسة الخارجية يمكن اعتبارها امتداداً منطقياً للاتجاهات القومية (Intelligence, 1969, p. 91).

لعبت الشركات الأمريكية والاستثمارات الخاصة وبنوك الاقراض ذات راس المال الامريكي دوراً كبيراً في مشاريع التطوير وعلى مختلف الاصعدة ، رغم ان الاهتمام الامريكي بالنفط والحديد بقي متصديراً، واستغلت الشركات الأمريكية حاجة الحكومة

الفنزويلية الى راس المال كون عائداتها النفطية لم تغطي قيمة المشاريع حتى نهاية عام 1973 عندما ارتفعت اسعار النفط وزاد فائض الموازنة الفنزويلية (Haimovich, No Date) .

من الاجراءات المهمة للرئيس كالديرا والتي مسّت حياة الناس ومثلت قوة للعملة الفنزويلية امام الدولار الأمريكي فقد اعد تقييم سعر العملة الفنزويلية عام من 4.5 الى 4.30 بوليفار مقابل الدولار الأمريكي (Weekly Summary, 1970, p. 14) .

ويبدو ان تحسن الإيرادات المالية جراء ارتفاع أسعار النفط لاسيما عام 1973م ساعد حكومة الرئيس كالديرا على اطلاق خطة تنموية واسعة شملت قطاعات تمس حياة المواطن الفنزويلي وان كانت متأخرة ، ساهمت بدرجة كبيرة في تحسين نوعية الحياة من خلال تحسين العمل والسكن والتعليم .

ثالثاً: تطوير حزام القطران 1969-1974م .

ارتبطت طموحات كالديرا التنموية من خلال العمل على استكشاف ودراسة الملاحة النهرية في مشروع خطة اورينوكو في منطقة الامازون المسماة (Ornico Amazonas) هدفت الى ان تكون الخطوة الاولى للتحديث المؤسسي نحو لا مركزية في صنع قرار والمسؤولية مشتركة للحكومات المحلية والإقليمية (Antonio, 2011, pp. 71-72).

ان التعدين في حزام القطران (Orinoco Mining) في ولايتي بوليفار وامازوناس في جنوب فنزويلا حدث في اراضي السكان الاصليين مما عرضهم الى المخاطر المختلفة ، لذا انخرط السكان الذين عاشوا فيه او حول مشاريع التعدين في مظاهرات للاحتجاج على احتلال اراضيهم وعدم الحصول على الضروريات الاساسية وبسبب الانتهاكات التي ارتكبت في سياق استغلال المعادن خاصة من الناحية الصحية اهمها التسمم بالزئبق من مصادر المياه في اراضيها بسبب عمليات التعدين (Carmen Rojas, 2010, p. 64) على الرغم من ان فنزويلا اعتبرت اول بلد في امريكا اللاتينية يضع تشريعات تعلقة بالبيئة في وقت مبكر من السبعينيات (Anderson, 2009, p. 90).

على الرغم من ان الكثيرين في فنزويلا عدوا خطوة الرئيس كالديرا في استكشاف اراضي هذا الحزام عبارة عن أحلام ، بسبب الصعوبات التي تواجه الخطوة مالياً وتقنياً ومناخياً. لكن في الواقع ان حزام اورينوكو سيغير بشكل كامل صورة فنزويلا من حيث خططها التنموية لاسيما مع توقع البرامج الوطنية بان نفط فنزويلا المكتشف والمستغل سينفذ في غضون 10 او 20 عاماً، ولاسيما بعد معرفة ما يمثله هذا الحزام ونفطة من أهمية ، عندما كشف الجنرال لينكولن Lincolin مستشار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، واعترف بانه اهم احتياطي نفطي في نصف الكرة الأرضية، وحسب الوصف

الفنزويلي يمكن ان يشكل اهم محمية في العالم ، اذ انه شريط يبلغ طوله 600 كم وعرضه 53 كم بدا باستغلال بسيط خلال مده سابقة ، وعثر فيه على كثير من الرمال الثقيلة التي يبدو انها غير قابلة للاستغلال ، وكان من المفترض ان تكون ترسبات رملية تختلط مع الزيت وتحتاج الى تكاليف وامكانات كبيرة وغير متوفرة ، لكن الشركات الامريكية قدرت اهمية هذا الشريط عندما اخبروا الفنزويليون في تلك المدة بان نفط هذا الحزام سيكون مهماً يوم ما يصل سعر النفط الى 10 دولار للبرميل⁽⁴⁾، ولم يدركوا فيما بعد ان السعر قد وصل الى 14 دولار بعد وقت قصير من اطلاق هذا التعبير (Caldera, 1976, p. 79).

وفي خلال سنوات سابقة علفت جميع مهام الاستكشاف في منطقة الحزام ، لأنه تم الاستنتاج ان النفط الموجود في الحزام غير قابل للاستغلال (اقتصادياً) لأنه من النوع الثقيل (Caldera, 1976, p. 80) ويمكن تعريف النفط الثقيل على انه النوعية من النفط التي لا تتدفق بسهولة وذات كثافة تتراوح ما بين 10 الى 20 درجة API ولزوجة ما بين 500 - 10000 CB و هناك النفط الثقيل جداً اذا كانت كثافته اقل من 10 درجة API ولزوجة تتراوح بين 500 - 1000 CB، فضلاً عن الكثافة واللزوجة العالية تميزت هذه النفوط باحتوائها على كميات عالية من الكبريت والمعادن خاصة النيكل والشوائب، توزعت كميات النفط الثقيل على قارات العالم الا انها تركزت في امريكا اللاتينية لاسيما في فنزويلا وبالتحديد في منطقة حزام اورينوكو وبمساحة 20,000 ميل ربع جنوب البلاد، فيها الجزء الاعظم من كميات النفط الثقيل بنسبة تجاوزت 98% من الاجمالي العالمي (علي، 2016، الصفحات 9/2-12).

طبقاً لتقديرات شركة النفط الوطنية الفنزويلية يحتوي الحزام على حوالي 360 مليار برميل ووصلت الكميات القابلة للاستخراج حوالي 270 مليار برميل ، فيما اشارت تقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية الى ان منطقة الحزام احتوت على ما يقارب 513 مليار برميل من مصادر النفط القابل للاستخراج وبالنسبة الى التقديرات مجلس الطاقة العالمي اشارة الى امتلاك فنزويلا حوالي 922 مليار برميل من كميات النفط المكتشفة في الموقع ، اما الاحتياطي المثبت في الموقع فقدر ب 58 مليار وبالتالي اصبحت فنزويلا المركز الاكبر في العالم من حيث امتلاك الاحتياطيات النفطية وبما انها افتقرت الى الاستثمارات الضخمة خاصة الشركات التي تمتلك التكنولوجيا لتعزيز قاعدة احتياطياتها من النفط الثقيل ، ظل حجم مصادرها من هذه

(4) تضامناً مع الدول العربية ومساندتها في حربها ضد الكيان الصهيوني خلال حرب تشرين 1973 ، أعلنت الدول العربية النفطية في اجتماع الكويت يوم 1973/10/17 عن قطع شحنات النفط عن الشركات الامريكية وبعض حلفاءها حتى انسحاب الكيان المحتل من الأراضي العربية المحتلة والذي استمر لأشهر مما أدى الى ارتدادات سياسية واقتصادية دفعت أسعار النفط للصعود الى مستويات قياسية بلغت 14 دولار (الكباسي، دون تاريخ، صفحة 52).

النوعيات غير ذا أهمية بسبب ارتفاع اللزوجة التي اعاققت التدفق في الابار التقليدية، مما استدعى الحاجة الى تطوير تقنيات الاستخراج ، مع تركيز فنزويلا من البداية على تطوير واستغلال احتياطاتها من النفط الخفيف والمتوسط لسهولة استخراج وارتفاع الاسعار لكنها وبسبب تقدم عمر حقولها خططت وبجدية لتطوير مصادرها غير التقليدية في النفط الثقيل (علي، 2016، الصفحات 12-15).

واجهت فنزويلا لتطوير حقولها النفطية الثقيلة صعوبات عديدة بسبب الجودة المنخفضة ومواصفات النفط، لذا حاولت استغلال الكميات الهائلة في الحزام، تم التغلب على صعوبات الاستخراج⁽⁵⁾ من خلال اتباع سياسة (الانفتاح النفطي) ، بموجبها فتحت الصناعة النفطية الخاصة بتطوير حقل اورينوكو للاستثمار الاجنبي والدخول بترتيبات مشتركة استراتيجية مع الشركات النفطية العالمية الكبرى بالأخص الأمريكية مثل اكسون موبيل وشيفرون تكساسو وشركات اخرى ذات امكانيات تقنية متطورة وقدرات مالية عالمية ويعقود طويلة الأمد ، امتلكت بموجبها شركة النفط الوطنية حصة قليلة، منحت فنزويلا تلك الشركات شروط وحوافز تعاقدية مجزية، امتلكت تلك الشركات انظمة تكرير واسعة في السوق الامريكي امكن اعتبارها سوق مضمونة لتصريف انتاجها من النفط (علي، 2016، الصفحات 15/2-19).

استخدمت منطقة امتداد الحزام خلال مدة الحكم العسكري في فنزويلا وخلال سنوات القمع وبعد الغاء احزاب المعارضة ، فقد ارسل 4000 الاف من انصار حزب العمل للاعتقال في منطقة الغابات في اورينوكو وهناك فقد المئات حياتهم بسبب التعذيب والاعمال الشاقة وسوء التغذية والأوبئة المنتشرة في ذلك المنطقة (محمود، 2020، صفحة 163) .

واعتباراً من عام 1970 طور برنامج بحث واستكشاف ودراسة مكثف لذلك وعندما زار الرئيس كالديرا الولايات المتحدة في حزيران من ذلك العام، ناقش مع الامريكيين امال بلاده في تطوير الجزء الجنوبي منها وانشاء ممر مائي صالح للملاحة بين نهر اورينوكو ونهر الامازون وحتى نهر بلايت ، عبر الامريكيين عن اهتمامهم بالمشروع ووجهت وزارة الخارجية والمساعدات الدولية لتطوير نهج المشاركة الاميركية لخطط التنمية لجنوب فنزويلا المعروف بغزو الجنوب Codesur ، اعدت وزارة الخارجية الأمريكية برنامج دعم بالتشاور مع الفنزويليين، وكان مشروع واسع النطاق وفي مراحل التخطيط الاولى، ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد ندوة مشتركة مع فنزويلا حول موضوع والقيام بتمويل الدراسات جدوى اقتصادية وانشاء قسم تكنولوجي من خبراء أمريكيين ،ورسم خرائط وتفسير صور المنطقة تمويل شراء المعدات وتوفير فرص وصول الفنزويليين الى

(5) استخرج النفط الثقيل بثلاث طرق التقليدية وهي تسخين النفط لإبقائه في حاله سائله ومزجه مع ماده هيدروكربونية مخففه كنفط خام او ناقصا او كيروسين الطريقة الثانية خلطه مع مستحلب النفط او الطريقة الثالثة لتحويله الى نفط اصطناعي. (علي، 2016، صفحة 16/2)

المعدات الأمريكية الفائضة وتزويد فنزويلا بأنواع مختلفة من المساعدة الفنية (Department of Stat, 1971, p. 12) .

شدد الرئيس الفنزويلي على الاهتمام بطلب المساعدة في خطة حكومته التنموية فيما يتعلق بتطوير مرافق النقل البري والمائي ، ردت الولايات المتحدة على طلبه بان السلطات الأمريكية وجهت وكالتها المناسبة لمناقشة ثوب المساعدة مع نظيرتها الفنزويلية من اجل ايجاد نهج مبتكر وسريع لهذه المشروع التنموي (Memorandum, 1970, p. 1) .

التقت لجنة تنمية الجنوب برئاسة لويس انريكي اوبيترو (Luis Enrique Oberto) رئيس لجنة تخطيط وتنسيق في حكومة فنزويلا مع سفير فنزويلا في واشنطن خوليو سوسا Julio Sosa في التاسع عشر من حزيران 1970 ولم يكن لدى الحكومة الفنزويلية سوى دراسات اقتصادية واجتماعية للمنطقة وتشديد بعض مهابط الطائرات واشارت اللجنة الى وجود موارد معدنية مفترضة ، ولكن لا توجد اكتشافات معروفة واتفق الجانبان على تبادل المعلومات عن المنطقة من اجل تطويرها (Memorandum, 1970, p. 2) .

شرع في البحث في الملفات الحكومية وقسم خرائط الجيش لم يطلب الفنزويليين مساعدة محددة في هذه المرحلة ومن المرجح ان يمر بعض الوقت حتى تكون هناك خطة شاملة للتنمية في المنطقة رغم انها تشكل 25% من مساحة فنزويلا ، لكن عدد سكانها اقل من 100 الف نسمة (Department of Stat, 1971, pp. 2-3) .

علق الأمريكيون على جهود الحكومة الفنزويلية لفتح الربع الجنوبي منها واطلعوا على البرنامج الفنزويلي الذي كان متواضعاً ، وشمل جميع البيانات ووضع خطة بناء مطارات، بلغت ميزانية هذا البرنامج مليون دولار ، واحتوى اول منشور فنزويلي حول اعمار الجنوب على معلومات عامة وصحافية وليست تحليلية ، افترت الى المعلومات التقنية المناسبة والتي يمكن من خلالها تطوير خطة سليمة، اعتقد الامريكيون ان خطة غزو الجنوب الفنزويلي ستكون مجالاً مناسباً للمساعدة الفنية الأمريكية، والحكومة الفنزويلية لديها ثقة كبيرة بالنفس على التخطيط والتشغيل، كانت اكثر المتطلبات الحاحاً في هذا المشروع هو تحسين المعلومات الفنية حول المنطقة ورسم خرائط ووجود طائرات الشحن، وتطلب ذلك التنسيق مع الوكالات الاستخبارية والتقنية للدراسات والخرائط والمعلومات، لان هناك القليل من المعلومات المفيدة حول هذه المنطقة البكر غير المكتشفة، واتفق الجانبان على تبادل بيانات الخاصة بالمنطقة (Memorandum, 1970, p. 3).

اهتمت الحكومة الفنزويلية بشكل خاص بجهود رسم خرائط الرادار المملوكة والمشغلة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية، لكنها مملوكة من الناحية المادية الى شركة ويستنج هاوس (House Wasting) للاستخدام التجاري، وتكلفة ذلك ما بين 1.5 الى 2 مليون دولار ، واجرت فنزويلا اتصالات مباشرة مع الشركة ،من جانبهم درس الامريكيون بدائل اخرى مثل القيام برحلات

طائرات لاستطلاع U.2 او طائرة التصوير الجوي RC-135 او بواسطة الوسائل التقنية على الأرض (Memorandum, 1970, p. 3).

وسيكون بديل للترتيب التجاري بين حكومة فنزويلا وويستنج هاوس هو قيام وزارة الدفاع الأمريكية برسم الخرائط ضمن التكاليف التي وعدت بها جزئياً او كلياً الحكومة الأمريكية ، وتوقعت المصادر الأمريكية المضي قدماً وتقديم تقارير مرحلية ودعم المبادرات الفنزويلية فيما يخص هذا البرنامج في المؤسسات ذات التوجه التقني والانمائي (Memorandum, 1970, p. 4).

اعتقد الجيولوجيون والمهندسون انه مع تقدم التكنولوجيا والضخ الهائل لرأس المال يمكن استخراج كميات كبيرة من المعادن بصورة تجارية خاصة النفط والكبريت ، وفي عام 1972 بدا عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية حث حكومتهم على الاقتراب اكثر من فنزويلا من اجل تطوير الحزام ورحب الرئيس كالديرا بالمبادرة على امل ان تتلقى بلده اتفاقية بشأن رأس المال الاستثماري والاسواق المضمونة والاسعار التي من شأنها تأمين مستقبل بلاده ، وناقش مسؤولو وزارة الخارجية مع فنزويلا الدخول المجاني للنفط الثقيل الى الولايات المتحدة مقابل ضمانات استثمارية للشركات التي تطور هذا النفط، لكن فنزويلا ارادت ترتيبات بين الحكومتين، وفي النهاية اتفق الطرفان على عقود الخدمة مع قيام وزارة الخارجية الأمريكية بأقناع شركات النفط بالعمل لصالح فنزويلا (Memorandum, 1970, pp. 177-178).

حتى عام 1972 استثمرت فنزويلا 106 مليون بوليفار في هذه المهام الاستكشافية وفي عام 1973 تضمن مشروع الاستمرار فيه استثمارا اوليا قدره 185 مليون بوليفار مع ترك الطريق مفتوحاً للاستمرار ، وبدءاً من عام 1974 تم الانتهاء من عمليات الاستطلاع والمسوحات وحفر الابار التجريبية مع تقدير قائم هو ان الحزام ممكن ان ينتج حوالي 700 الى 750 الف برميل من النفط (Lucca, Venezuela;1830.A nuestros días, 2007, p. 8).

خلال لقاء جمع بين وزير الخارجية فنزويلي كالفاني ونظير الامريكي ويليام روجر William Roger في فنزويلا في ايلول 1972 جرى خلاله مناقشة خطة الحكومة الفنزويلية والمتطلبات المحددة لتطوير حزام اورينوكو ومساعدة حكومة الولايات المتحدة في تمويل التنمية الزراعية في المنطقة واتفقا على مواصلة المناقشات بخصوص الموضوع من خلال احوالة البرامج الخاصة بتطوير الجزء الجنوبي الى محادثات بين السفير الامريكي في فنزويلا ووزيرة الخارجية الفنزويلي، اعتبر برنامج استكشاف الجنوب انه يغطي حاجة فنزويلا الى استغلال جديد واعتبر التمويل الاجنبي ضروري، واعرب وزير الخارجية على ان حكومته فكرت بثلاث خطط متوسطة وطويلة الامد والتي ستعنى بالمتطلبات الأمنية لكل من فنزويلا والولايات المتحدة واملت فنزويلا ان تواصل الحكومة الأمريكية في التعاون وتمويل البرنامج (Department of Stat, 1971, pp. 1-2).

اعتقد كبير مسؤولي النفط في ادارة الرئيس كالديرا خوليو سوسا رود يغز Julio Sosa Rodriguez انه بالإمكان عقد اتفاقية طاقة مع الولايات المتحدة واخبر سوسا السفير الأمريكي ان العديد من القادة اليساريين سيطرحون قضية اي مفاوضات تتناول احتياطات الهائلة في حزام اورينوكو (CIA, 1973, p. 7) .

من جانبه وفي الخامس عشر من ايار 1973 ناشد وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجر القادة الفنزويليون وفي مقدمتهم الرئيس كالديرا، من اجل التنمية المشتركة مع الولايات المتحدة، وقال ان تطوير الرواسب الشاسعة في الحزام على طول نهر اورينوكو يمكن ان يضاعف ثروات فنزويلا، وفي حديث خلال مأدبة غداء اقامها على شرف وزير الخارجية كالفاني ان تطوير المنطقة يتطلب تطبيق هائل للتكنولوجيا المتقدمة والتي لم تستخدم بعد وموارد كبيرة لاسيما الاموال التي قد تصل الى عدة ملايين من الدولارات، وقال روجر ان بلاده رحبت بالتعاون لتطوير المنطقة من خلال تعبئة راس المال والتكنولوجيا الضرورية (Haimovich, No Date).

يبدو ان فنزويلا كانت تدرك قيمة التنمية والاستثمار في هذا الجزء الشاسع من اراضيها وتقدر ما يحوي من ثروات طبيعية تشكل في حالة استغلالها رافد مالي مهم كما يؤدي الى خلق فرص عمل وتوطين السكان في تلك المناطق غير المأهولة. لذلك سعت بالتعاون مع الأمريكيين لاستغلاله واستخراج ما فيه .

خلال الحملات الانتخابية لرئاسة فنزويلا المقررة في اذار 1974 ، ففي كانون اول 1973 اعلن المرشحون عن العزم على تطوير حزام القطران من خلال القروض، وفقا للتقديرات وخلال خمس سنوات ستحتاج فنزويلا من 4 الى 6 مليار دولار استثمارات لبدء الانتاج في اورينوكو، وتخوف البعض من ان الولايات المتحدة قد بدأت بإنتاج النفط الصخري والغاز ،اهتمت عدة شركات بعقود حقيقية لتطوير المنطقة، اذ اعتبرت شل ان لديها افضل التقنيات استخراج النفط، وقال نائب رئيس الشركة انه يمكن بناء مصنع خلال سنة والبدء في حل مشاكل التكرير، وهذا بفضل اهتمام الأمريكيين بالنفط الفنزويلي اذ منحت الاخيرة 1.7 مليون برميل من النفط يوميا الى الولايات المتحدة (Republica de Venezuela, 1974) .

اعتقد على نطاق واسع ان غالبية الاحتياط النفطي موجود في هذا الحزام لكن هذه المنطقة المراد استكشافها تتطلب جهداً كبيراً هو امرا بالغ الصعوبة في الوقت نفسه لان فنزويلا بحاجة ماسة الى زيادة احتياطياتها (Caldera, 1976, p. 40) .

جددت ادارة الرئيس نيكسون عرضها للمساعدة في تطوير اورينوكو وعندما قررت فنزويلا الاستفادة من هذا الحزام حاولت الاستفادة من خبرات الشركات الاجنبية وبذلك اعترفت فنزويلا بانها لا تستطيع تقليل الاعتماد على الشركات النفط الاجنبية خاصة الأمريكية لأنها كانت تفتقر الى راس المال والتكنولوجيا والموهبة الإدارية (Carmen Rojas, 2010, p. 186).

ادركت الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها الإمكانات الواعدة لحزام القطران والتي تشكل استثمار مريح وطويل الأمد في فنزويلا ، لذلك ظلت باستمرار تسعى للامتلاك حق الاكتشاف والاستخراج وتعول في ذلك على حاجة فنزويلا للتقنيات المطلوبة للدخول الى هذا الجزء المعزول من فنزويلا الخالي تقريباً من السكان .

الاستنتاجات

مثلت مرحلة رئاسة رفائيل كالديرا (1969-1974) إحدى المراحل البارزة في تاريخ الدولة الفنزويلية الحديثة، إذ ترافقت بظرف اقتصادي استثنائي تمثل في تصاعد عائدات النفط وما رافقه من اتساع في قدرات الدولة المالية، وقد انعكس ذلك بوضوح على توجهات السياسة العامة الاقتصادية ، اذ سعت الحكومة إلى توظيف الوفرة المالية في تعزيز مشاريع التنمية والإعمار، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والنقل، بما يعكس إدراكاً لدور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الفنزويليين، كما شهدت هذه المرحلة محاولات لإعادة هيكلة البنية الاقتصادية من خلال دعم الصناعة الوطنية وتشجيع النشاط الزراعي، في إطار مساعٍ للحد من الاعتماد على النفط ، وفي السياق ذاته، مثل الاهتمام باستكشاف حزام القطران في الجنوب خطوة استراتيجية ذات أبعاد مستقبلية، أكدت توجه الدولة نحو استثمار مواردها الطبيعية بطريقة أكثر تنظيماً وتخطيطاً، بما يعزز مكانتها في سوق الطاقة العالمي.

غير أن تجربة التنمية في عهد كالديرا ظلت جزءاً من سياق أوسع تحكمه طبيعة الاقتصاد النفطي وحدود قدرته على تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. فقد أظهرت التجربة أن الوفرة المالية، مهما بلغت، لا تكفي وحدها لإحداث تحول عميق ما لم تدعم بإصلاحات إنتاجية طويلة الأمد وسياسات تنموية مستمرة ، ومع هذا تبقى تلك المرحلة شاهداً على محاولة جادة لإعادة تعريف العلاقة بين الثروة النفطية ومشروع الدولة التنموي، ومحطة أساسية لفهم التحولات التي عرفت فنزويلا في السنوات اللاحقة .

قائمة المراجع أو المصادر:

المصادر العربية

1. دينا محمد علي محمود. (2020). *السياسة الأمريكية اتجاه فنزويلا 1943-1958* . مصر: رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس.
2. رجب علي. (2016). *صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي خارج أمريكا الشمالية وفاقها المستقبلية* . مجله النفط والتعاون العربي مج.2 العدد 185.

3. سلمى عدنان محمد الكباسي. (دون تاريخ). النفط السعودي واثره في العلاقات السعودية الامريكية (1975-1982) . البصرة: أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة البصرة .
4. ف. ف. بتروسينكر. (1986). البيت الأبيض واسرار وكالة المخابرات الامريكية . بيروت: تعريب : ماجد علاء الدين ، دار الادهم للنشر .
5. وليد سامي فارس المالكي. (2024). سياسة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا 1969-1979 . البصرة- العراق: أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة .
6. Anderson, S. (2009). Recertations in Venezuela and the black conscionsness challenge , Through the lense of lared de organizaciones A frovenezlanas . The Master of the graduate school of cornell university , U.S.A.
7. Antonio, R. (2011). *Merecedes pullido de Briceno*. Caldera rodvivguez, civilista Caracas .
8. Apetro, M. (No Date). *apetro State oil políticas and democracy in Venezuela eelcano boxal Intstitate*. [https:// WWW, realinstitute ele- Cano,org,ru](https://WWW,realinstituteele-Cano,org,ru).
9. Caldera, R. (1976). *La nacionalizacion del petroleo*. Ediciones nueva politica , caracas.
10. Carmen Rojas. (2010). *Revolution urbanism , the struggle for the street of city*. unpublished thesis history , the doctor of philosophy , the university of California , U.S.A.
11. Central Intelligence Bulletin. (1969). *Venezuela. squabbles in the congress portend for president Caldera legislative programs*. cited in: C.I.A, 7 April 1969, No:0083/69.
12. CIA. (1973). *The president`s daily brief*. Venezuela: Notes, No.45, 4 Jan.
13. Department of Stat. (1971). *the white house, memorandum for the president from Henry Kissinger*, . report on development of southern Venezuela, 22 April 1971, cited in : F.R.U.S , No.28169.
14. Haimovich, J. (No Date). (Article) *The roots af Venezupla's failing state*. [https://WWW.origins . osu , edu](https://WWW.origins.osu.edu).
15. Intelligence. (1969). *Central Intelligance bulletin, Venezuela , sguabbles in the congress Portend for president Caldera`s programs* . 7 April 1969, Cited in : C.I.A, No.0083/69.
16. Lucca, R. (2007). *Venezuela;1830.A nuestros dias*. epublibre, Caracas .
17. Lucca, R. (No daet). *venezuela excpcionles*. Editorialalfa ,(W.P),(W.D).

-
18. Memorandum. (1970). *Memorandum for the secretary of State administrator*. agmcy for international development of southern Venezuela, ,5 June 1970, cited in : F.R.U.S , No: 10830.
 19. Republica de Venezuela. (1974). *Republica de venezuela la 5 anos de cambio* . pacificacion y desarrollo en el gobierno de Rafael Caldera 1969-1974 .
 20. Tanka, M. (2002). *dela crisis, al coiopso de los sistemas de partidosy los vetos de su reconstruccion*. los casos de peruy Venezuela, instituto de estudios peruanos, peru.
 21. Tarve & Othersr, H. (2018). *History of Venezuela*. green wood, Californio.
 22. Tulchin, J. (2018). *Qary Bland , Venezuela in the waks of radical reform* . London : Woodrow Wilson centr ,Lynne rieuner publisher .
 23. Tumeta, E. (2018). *Historia mintma de Venezuela*. El colegio de Mexico , Mexico.
 24. Weekly Summary. (1970). *special report, Venezuela, president Caldera ayers of frustration* . May 27, 1970,cited in : United Stites , documents Central Intelligence Agency.